

سياسة القمع والانتقام الفرنسية من هجمات 20 أوت 1955 French Policy of Repression and Reprisals from 20 August 1955 Attacks



* عبد الناصر عمر

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

omar.abdelnasser@univ-guelma.dz

تاريخ الاستلام: 2025/02/28 تاريخ القبول 2025/05/05 تاريخ النشر 2025/06/03



الملخص:

الهجمات التي وقعت في 20 أوت 1955 في المنطقة التاريخية الثانية (الشمال القسنطيني)، قام بها جنود جيش التحرير الوطني باشتراك الشعب الجزائري فيها، استهدفوا رموز الاستعمار الفرنسي، خلفت تلك الأحداث مائتي قتيل من الفرنسيين والمتعاونين معهم من المسلمين الجزائريين، إلا أنّ الرد الفرنسي تأسس على مبدأ "المسؤولية الجماعية"، الأمر الذي أدى إلى استشهاد الآلاف من المدنيين.

لدراسة رد الفعل الاستعماري هذا، اعتمدنا على التحليل والمقارنة للإجابة عن جملة من الفرضيات التي تتمحور حول أسباب تلك السياسة القاسية. كما استهدفنا من دراستنا عرض النتائج التي أفضى إليها هذا البحث من أجل إبراز الحق الدفين لدى الطرف الاستعماري الفرنسي.

الكلمات المفتاحية: 20 أوت 1955، الشمال القسنطيني، القمع، الجيش الفرنسي، المسؤولية الجماعية، الجزائريين.

* المؤلف المراسل

Abstract:

The attacks that occurred on August 20, 1955, in the Second Historical Region (Northern Constantine), were executed by soldiers of the National Liberation Army (ALN) with the involvement of the Algerian people. These operations targeted symbols of French colonial rule and resulted in the deaths of two hundred French nationals and Algerian Muslim collaborators. However, the French response was grounded in the policy of "collective responsibility", which led to the massacre of thousands of civilians.

This study examines the colonial response through a comparative and analytical approach to address key hypotheses regarding the motivations behind such repressive policy. Furthermore, it aims to highlight the findings of our research, revealing the deeply entrenched animosity within the French colonial administration.

Keywords: 20 august 1955, North Constantine, repression, French army, collective responsibility, Algerians.

مقدمة:

في يوم السبت 20 أوت 1955 وعند منتصف النهار قام زيغود يوسف قائد جيش التحرير الوطني بالمنطقة الثانية التاريخية (الشمال القسنطيني)، بهجمات على مراكز ومؤسسات الاستعمار الفرنسي في المربع الممتد بين سكيكدة والقل شمالا، وقلمة وقسنطينة جنوبا، تلك العمليات العسكرية شارك فيها الشعب الجزائري في المناطق التي عرفت الأحداث في شكل انتفاضة عارمة، استعملت فيها البنادق والأسلحة البيضاء وحتى تفجير القنابل أحيانا مثل ما حصل بقسنطينة وسكيكدة، وأفضت في النهاية إلى مقتل حوالي مائتين شخص من الطرف الاستعماري بين مدنيين وعسكريين ومن تعاون معهم من الجزائريين، لكن رد فعل آلة الحرب الفرنسية التي يمثلها الجيش والفرق المساعدة له، تميز بالقسوة والضعيفة، التي استهدفت المدنيين من الجزائريين في المناطق التي عرفت الأحداث وفق مبدأ المسؤولية الجماعية التي اعتمدها الجنرال لوريلو، قائد الناحية العسكرية الفرنسية العاشرة (الجزائر) بتزكية من الحاكم العام جاك سوستال.

الموضوع تطرقت له دراسات سابقة عدة بعروض مختلفة، بعضها اهتم بالشكل العام للأحداث، مثل الدراسة التي قامت بها مصلحة البحوث والتوثيق لمجلة المصادر في عددها الصادر في 5 أفريل من سنة 2000، تحت عنوان "هجوم 20 أوت 1955 على الشمال القسنطيني"، في حين عالجها عمر بوضربة تحت عنوان "هجمات 20 أوت 1955 من خلال الصحافة الكولونيالية - جريدة إيكو دالجي (Echo d'Alger) أنموذجا، وغيرها، لكن دراسة رد الفعل الفرنسي القمعي من تلك الهجمات بشكل موسع بقي دون البحث فيه، ما جعلنا نخوض هذا الموضوع من خلال إشكالية تتمحور حول الكيفية الوحشية ووسائل القمع الممجي الذي واجه به الاستعمار الفرنسي (من الجيش إلى الحكومة العامة والمستوطنين) المدنيين الجزائريين العزل في المدن والأرياف التي عرفت الأحداث؟

لمعالجة هذا الموضوع اعتمدنا على التحليل والمقارنة، أولا فيما يخص الطريقة التي تعاملت بها سلطات الاستعمار مع الثوار الجزائريين، والمقارنة بين خسائر الطرفين ثانيا. أما الهدف من هذه الدراسة هو عرض وإبراز الوسائل القمعية العسكرية وسياسة الترهيب الممنهجة والممارسة على الرجال والنساء والشيوخ والأطفال وفق مبدأ المسؤولية الجماعية. وفي خلاصة البحث عرضنا النتائج الوخيمة التي انعكست على الجزائريين في المناطق التي عرفت الانتفاضة، الذين قتلوا بالآلاف ونكل بجهنم ودمرت قراهم وهجروا من مواطن استقرارهم.

1- قمع المدنيين:

إن أحداث 20 أوت 1955 جعلت الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر تتزعزع، وميزان قواها التي يمثلها الجيش وأعدائه تطغى، وتميل سياستها العسكرية إلى الفوضى، من خلال إطلاق الحاكم العام الفرنسي جاك سوستال العنان لتلك القوة، لتفرض جيروتها لعلها تستعيد شيئا من مجدها¹ خاصة وأن السلطات الفرنسية، قد اختل

توازنها أيضا في مفهوم الإستراتيجية العسكرية منذ اندلاع الثورة في أول نوفمبر 1954م، لأن الشيء المعروف عنه والذي يمثل القاعدة في سياسة الحروب، أنّ النظام السياسي يحدد مصير الحرب، في حين السلطة العسكرية تقوم باقتراح سبل تحقيق الانتصار وتوفير الوسائل المادية والمعنوية لتحقيق ذلك، لكن الملاحظ في هذا الشأن أنّ الأمر لم يكن نفسه بالنسبة لفرنسا أثناء الثورة الجزائرية.

رد الفعل السريع للقوات الفرنسية في الجزائر دائما كان بالقمع غير المتناسب بين قوات استعمارية نظامية وشعب جزائري مدني اعزل، كما فعلت في قلمة، سطيف وخرطلة سنة 1945، وغير ذلك من الاصطدامات التي أدت بفرنسا الاستعمارية إلى ارتكاب مجازر في حق الشعب الجزائري. نفس الشيء تكرر في 20 أوت 1955 بعد هجومات الشمال القسنطيني، حيث نفذت فرنسا الاستعمارية عملية التقتيل على نطاق واسع في المنطقة التاريخية الثانية، وبصفة خاصة في ملعب سكيكدة، حيث اعدم حوالي 1500 جزائري² كما أن آلة الإجرام هذه يؤكدّها الجنرال أوساريس الذي عين مسؤولا على الأمن في مدينة سكيكدة آنذاك، حيث تنقل شخصا بعد هجومات 20 أوت إلى قرية العالية المنجمية، إذ يعترف في كتابه (services spéciaux, 1955-1957 Algérie) كيف تم قتل 80 جزائريا هناك، وبأمر منه، و60 شخصا من الأهالي الجزائريين وقعوا تحت أسره ثم نقلوا إلى مدينة سكيكدة فنفذ فيهم كذلك حكم الاعدام³.

لقد كان الجيش الفرنسي، السلطة الوحيدة في الجزائر هذه المرة، وكانت له البطاقة البيضاء ليفعل ما يشاء، حيث قام الجنرال هنري لوريلو (Lorillot) قائد الناحية العسكرية العاشرة- أي الجزائر- بإصدار تعليمة إلى القائد العسكري لمقاطعة قسنطينة يأمره فيها " بإعطاء الأوامر للإطارات وفرق الجنود للقيام بعمليات قمعية." إنّ هذه التعليمة تم رفعها عن التطبيق بعد أسبوع من صدورها بصفة رسمية، لكن نفس الوثيقة حملت في طياتها

ملاحظة " سارية المفعول " إذا حصلت هناك حركة ثورية جديدة مشابهة لتلك التي وقعت في 20 أوت 1955 في الشمال القسنطيني⁴ أما جاك سوستال (Jacques Soustelle) الذي عين حاكما عاما للجزائر في جانفي 1955، ليرافق حكومة منديس فرانس (Mendès France) في إصلاحاتها بالجزائر في إطار سياسة التهذية، قد زعم أنه مع أسلوب التهذية أيضا، قصد الوصول إلى تسوية للقضية الجزائرية، فاتصل بالسياسيين التقليديين من الجزائريين الذين عارضوا الثورة التحريرية عند اندلاعها، أو ببعض ممن التزم الصمت الذي يخدم فرنسا على الأقل، فإنه، أي سوستال، قد تخلى عن أفكاره الليبرالية، ودافع عن القمع الذي رآه وسيلة لتأديب الذين قاموا بالهجومات أو شاركوا فيها، وبرّر تلك الوحشية التي مارسها الاستعمار وراح ضحيتها مدنيين من الجزائريين بقوله انه رد فعل ليس إلا، وحسب مصطلحاته غير الملتزمة، فإنّ العملية كانت "شديدة لكنها ليست بفظاظة وليست عمياء، ولم تكن دموية دون جدوى"⁵. إن المتمعن في مثل هذه التصريحات، فإنه لا يجد فيها شيئا من الإنسانية التي تنص عليها مبادئ حقوق الإنسان المنبثقة عن الثورة الفرنسية سنة 1789، أو أنه تأثر بمبدأ المفكر مونتيسكيو القائل أنّ "الإمبراطورية التي تأسست بالسلاح تحتاج دائما لذلك السلاح للحفاظ على نفسها"، كما أنّ سوستال كان شديد الإيمان بهذا المبدأ ويعيد عن الإخاء الإنساني المتنافي مع الفكر الاستعماري أصلا.

إنّ هذه الفكرة تتضح اليوم أكثر من أي وقت مضى، وعليه فان سلطات الاستعمار وعلى رأسها سوستال في الجزائر، قد أشاروا إلى سقوط 1273 ضحية⁶، لكن الحقيقة أنّ جبهة التحرير الوطني تشير إلى 12000 شهيد بالاسم والعنوان، حيث قامت بعملية الإحصاء والتقييم في حينها لهجمات 20 أوت 1955، حسبما يذكره علي كافي في مذكراته، حيث أورد أنه وقع اجتماع في مشقة الكرمة بالقرب من سمندو، برئاسة زيغود يوسف وبحضور نوابه: علي كافي، سماعيل زيغات، صالح بوبنيدر، عبد المجيد كحل

الراس، بشير بوقادوم، الشيخ بولعراس، مسعود بوجريو، لدراسة التقارير التي وصلتهم من جميع نواحي المنطقة الثانية⁷ الثورية، وأغلب أولئك الضحايا هم من المدنيين العزل، ينحدرون بصفة خاصة من مدن: سكيكدة، عين اعبيد والحروب⁸ وفيما يخص عدد الضحايا وحرب الأرقام بين سلطات الاستعمار والثورة الجزائرية، فإننا نرى أنّ الأمر مرتبط بما ذكرته مصالح جبهة التحرير الوطني آنذاك، أي أنّ عدد شهداء انتفاضة 20 أوت 1955 يتجاوز 12000 في رأينا، في الوقت الذي يحدد فيه شارل روبر أجرون العدد بقوله "يكفي القول أنّ المؤرخ، يستحيل عليه أن يضبط حصيلة تلك العمليات بخصوص عدد الضحايا، ولكننا نقول أنّها تتراوح بين 1200 و12 ألف قتيل"⁹.

القمع كان رهيبا وشمل أشكال مختلفة، قاداته مؤسسات وعصابات إرهابية استعمارية مختلفة واستعملت فيها قوات الجيش الفرنسي البرية والبحرية والجوية، تدعمها ميليشيات من الأوروبيين المعمرين، إضافة إلى ذلك فإن سلطات الاستعمار قد سمحت بتصوير عملية تصفية الجزائريين المدنيين بإخراجهم من سكناتهم وخيمهم ورميهم بالرصاص دون تمييز بين المسلح والأعزل، الشيء الذي أخرج رد فعل الاستعمار الفرنسي من ميزان الحرب قانونا، وأدت إلى تصفية عرقية ودينية، رأينا هذا يؤكد روبر لا موبوت (Robert Lambotte) المبعوث الخاص لجريدة لومانيتي (l'Humanité) الفرنسية، في شهادته وهو يتحدث عن يوم 23 أوت 1955م قائلا: "لقد صعدت بضعة كيلومترات عن المدينة - يقصد سكيكدة - إلى الجبال المتاخمة لها حيث قرى الجزائريين. وبمجرد أن بدأنا الصعود حتى فاجأنا رائحة تدفع إلى التقيؤ. لقد كانت الرياح تحمل معها من جميع الجهات رائحة الجثث التي بدأت في التحلل"¹⁰، في حين تشير إحصائيات أخرى، أنّ عدد القتلى في الطرف الاستعماري هو 123 قتيل و233 جريح (71 مستوطن أوروبي و52 من المسلمين الجزائريين) في صفوف المدنيين، و31 قتيل في صفوف العسكريين الفرنسيين¹¹، وعلى هذا الأساس، فإنّ معادلة مقارنة

الأرقام غير متناسبة، إذ يمثل مقتل فرنسي واحد يقابله بضع مئات من الجزائريين، وفي هذه الحالة المفارقة كبيرة جدا بين الطرفين في عدد الخسائر البشرية، ووحشية القمع الممنهج بني على تعليمة الجنرال لوريلو، قائد الناحية العسكرية الفرنسية العاشرة (الجزائر كلها)، إلى قائد القطاع العسكري لمقاطعة قسنطينة، في قوله " نطلب منكم اللجوء إلى أساليب شديدة طويلة فترة التمرد وفي جميع المناطق التي تفرض فيها الضرورة ذلك"¹².

إنّ ظاهرة حرب الإبادة امتدت من مدينة سكيكدة إلى المناطق المجاورة لها، ما جعل تلك الربوع تتقاسم البطولات الثورية تحت مظلة جيش التحرير الوطني، الذي دعمته الجماهير الشعبية دفاعا عن كرامة الوطن، وفي هذا الشأن، حتى الصحافة الاستعمارية تعترف ببشاعة وفضاعة وهمجية الانتقام الاستعماري من أحداث 20 أوت 1955م ودليلنا في ذلك ما أورده جريدة لاديبش (La Dépêche) الصادرة بتاريخ 23 أوت 1955، حيث جاء فيها: "لقد دمرت قوات الأمن مشاتي ومخايئ الإرهائيين في معسكرات واد الزناتي وجيماب- عزابة حاليا- أما في عين اعبيد أصبحت الحياة لا معنى لها، والموت لا يزال يحوم حول هذه القرية خاصة، بحيث أنذر العسكريون الفرنسيون الأهالي بعدم الخروج من منازلهم، وبعد أن فصلوا الرجال عن النساء والأطفال قاموا بقتل الرجال"¹³. هذا الكتاب، الذي يحمل في طياته ألفاظ الدعاية المغرضة ، إلا أنه يبرز الكثير من الحقائق، التي تؤكد تصريحات رسمية صادرة عن الولاية العامة بالجزائر، من خلال بيان نشرته صحيفة لوموند (Le monde) الصادرة بتاريخ 23 أوت 1955 الذي جاءت فيه فقرة تشير إلى تهديم المشاتي الآتية:

-مشتة مبروك، بن هاشم، لعشايشية، حاج مبروك، التابعة لبلدية واد الزناتي.

-مشتة الكرمة التابعة لبلدية عزابة.

-مشتة العولة، المابل، راس الماء، التابعة لبلدية رأس الماء¹⁴.

من خلال ما سبق ذكره، تبرز عملية الحقد والانتقام كحلقة متواصلة من مسلسل حرب الإبادة التي انتهجها الغزاة منذ أن وطأت أقدامهم أرض الجزائر، وإذا كانت هجمات 20 أوت 1955 عملا إرهابيا في نظرهم، فإن حقيقة الحدث يعد انتفاضة شعبية بأمر من زيغود يوسف، قائد جيش التحرير الوطني في المنطقة العسكرية الثانية، وكان عبارة عن رد فعل وطني ثوري ضد 125 سنة من الظلم والاستبداد، وأن تلك الانتفاضة كانت عبرت عن رفض سياسات سلب الممتلكات والتفجير والتجويع، التجهيل والتقتيل، والميز العنصري الذي جسده قانون الأندنجينا في الجزائر، تلك السياسات التي مارسها الاستعماريون دون أي تأنيب لضميرهم كبشر، حتى وصل الأمر بأحد المعمرين أن قال عن رد فعله عن هجمات 20 أوت 1955 " يجب علينا أن أضرب أولا، ثم أتبين هل الذي ضربته عدو أو صديق"¹⁵.

2- المحاكم المدنية والعسكرية السورية:

إن المحاكم المدنية السورية عقد جلساتها المعمرون الأوروبيون في شوارع قرى ومدن الجزائر التي شملتها انتفاضة 20 أوت 1955، في حين كانت جلسات المحاكم العسكرية تحت سقف مؤسسات رسمية تابعة للعدالة العسكرية الفرنسية، وعلى عكس ما حصل في مجازر 08 ماي 1945م، حيث منعت السلطات العسكرية الفرنسية عن المعمرين الأوروبيين التدخل للانتقام من الجزائريين بمدينة قالمة، فإن نفس الفعل لم يكن بمدينة سكيكدة والمربع الذي شملته هجمات الشمال القسنطيني، الممتد بين سكيكدة والقل شمالا، قالمة وقسنطينة جنوبا، إذ قامت ميلشيات المعمرين بإصدار أحكامها بالقتل على كل عربي تصادفه في طريقها،¹⁶ تلك العملية - الصيد للعرب - لم ينجو منها حتى أولئك الجزائريين "المتنورين" في التعبير الاستعماري، إذ أنهم لم يعلنوا انضمامهم للثورة عند اندلاعها، بل رفضها بعضهم، هؤلاء الذين كان لهم نفوذ في الإدارة الاستعمارية قد شملتهم عملية التقتيل مثل ما حصل مع الدكتور محمد الصالح بن جلول، النائب بالمجلس

الجزائري والمستشار العام لقسنطينة الذي فقد أخاه الصيدلي بواد زناتي، إذ قتل هذا الأخير من طرف الجيش الفرنسي بعد إشارة من المعمرين بالمدينة، هذه الحادثة جعلت الدكتور بن جلول يستقيل من منصبه قائلاً: " قبل جفاف دم أخي، إنني أدين نفاق النظام"¹⁷.

هكذا أفعال، تبرز لنا المحاكم الصورية التي كانت تقع في الشارع، إلا أنّ هذه التصرفات وما يشابهها والتي كان الغرض منها القضاء على الثورة في المهد، قد أتت بنتائج عكسية حيث استفادت منها الثورة الجزائرية بتحول جناح "المتنورين" لصالح القضية الوطنية الجزائرية، في حين المحاكم العسكرية كان نشاطها مرتبط بالجزائريين وبأفراد الجيش الفرنسي الذين اظهروا نوعاً من العقلانية والالتزام بالقوانين، فقد خضع هؤلاء لمحاضر البحث وتم شطب بعضهم من صفوف الجيش الفرنسي لأسباب انضباطية، عند إثبات التهمة ضدهم، ومن أمثلة ذلك ما عاشه النقيب ادموند فاليري (Edmond Valéry) الذي كان عنصراً في الفوج الثالث للقناصة الجزائريين (3^e RTA) المتمركز بقسنطينة¹⁸.

هذا العسكري الفرنسي شرح لنا تفاصيل القصة التي عاشها في صحيفة لومانيتي (l'Humanité) الصادرة بتاريخ 04 جانفي 2001، والمقال جاء تحت عنوان "العدالة الغريبة"، عما حصل في محاكمة يوم 11 أكتوبر 1955 للجزائريين المشاركين في الهجمات، حيث أبرز في ذلك أعمال القمع الممجى والتقتيل الجماعي الذي وقع في ثكنة الكتيبة 64 المتمركزة بالخروب بالقرب من قسنطينة، وكيف كانت تجري عملية المحاكمات للجزائريين داخل المحاكم العسكرية الفرنسية¹⁹. إنّ تلك الرواية التي أوردتها النقيب ادموند فاليري (Edmond Valéry) سنة 2001 يؤكد ما نشره المؤرخان محمد حربي وجيلبير مينييه (M.Harbi et G.Meynier) في كتابهما "جبهة التحرير الوطني وثائق وتاريخ" (Le FLN documents et

(histoire 1954-1962)، نقلا عن وثيقة أرشيفية، وهي تقرير استذكاري للمكتب الثاني للاستعلامات بتاريخ 30-01-1963م، التي نستشف منها تفاصيل مروعة مما عاشه الجزائريون داخل المحاكم العسكرية الفرنسية أو حيثما صادفتهم آلة الإجراء الاستعماري²¹.

3- الترهيب بمبدأ المسؤولية الجماعية:

مبدأ "المسؤولية الجماعية" للمخالفة الفردية يعود تطبيقه في الجزائر إلى بدايات الاحتلال²² ثم كان جزء من مواد قانون الأنديجينا (الأهالي) الصادر رسميا في 28 جوان 1881، وقد وصفه آرثور جيرو (Arthur Girault) أحد أهم المهتمين بالتشريع الاستعماري بـ "الوحش القانوني" حسبما نقله عنه الباحث لو كور غرانمزيون (O. Le Cour Grandmaison) في كتابه²³، ورغم صدور قانون أفريل 1946، ثم القانون العضوي (دستور الجزائر) في سبتمبر 1947، الذي ألغى من الناحية النظرية قانون الأهالي، إلا أنّ العمل به ظل مستمرا حتى في فترة الثورة التحريرية كأسلوب يهدف إلى القضاء على رغبة الجزائريين في التحرر، حيث لجأت فرنسا إلى القمع الذي عرف بهتانا بـ "سياسة التهدة"، وفي هذا الصدد، راسل الجنرال شيرير، قائد الجيش الفرنسي في الجزائر، قائد الجيش بعمالة قسنطينة، عن طريق بريقة رسمية صادرة يوم 13 ماي، ورد فيها: "كل ظهور جديد للثورة يجب أن يواجه بعنف شديد وفي الحين ضد جماعات المتمردين من جهة، ومعاقبة المتواطئين بحكم مبدأ المسؤولية الجماعية من جهة أخرى"²⁴، نفس النهج سار عليه القائد الجديد للجيش الفرنسي في الجزائر ما بين جويلية 1955 وأكتوبر 1956، الجنرال هنري لوريلو (H. Lorillot)، الذي بعث بتعليمات لقائد الجيش بعمالة قسنطينة، الجنرال لافو (Lavaud)، يطالبه فيها "...باللجوء إلى أساليب شديدة في جميع المناطق التي تفرض فيها الضرورة ذلك وهذا طول مدة التمرد"²⁵، الأمر

الذي حوله لافو إلى الضباط تحت سلطته يوم 23 أوت 1955 بقوله "إنّ الاستعادة السريعة للنظام حتى بالطريقة الوحشية يعلو فوق كل اعتبار"²⁶.

هكذا تعليمات، لا تحتاج إلى تعقيبات وإننا متأكدين على أنّ القوات العسكرية الفرنسية التي يمثلها الجنود، المظليين، اللفياف الأجني والفرق السنيغالية هي التي كانت تمارس التقتيل والحرب النفسية، لقد كانت تلك الفرق تمثل آلات الموت في ذاكرة الجزائريين، لأنّها لا تطيع وتنفيذ الأوامر فقط وإنّما تستعمل القسوة ضد المدنيين العزل وتنشر الرعب في صفوفهم.

أما مبدأ المسؤولية الجماعية، بدأ بتعليمة الجنرال بيجو المشار إليها إعلاه، التي سمحت بتلك التجاوزات التي مارسها العسكريون الفرنسيون في حربهم ضد الأمير عبد القادر، أو أثناء توسعاتهم في بعض مناطق البلاد، حيث جعلت تلك الأمرية ممارسات رجال الجيش الفرنسي حقا لهم²⁷، واستمروا في تطبيقها إلى غاية استعادة السيادة الوطنية، فإذا ربطنا مبدأ المسؤولية الجماعية بانتفاضة 20 أوت 1955، فإنّ الجنرال شيرير (Le général Cherrière) منح له مفهوما مرتبطا بالأحداث²⁸.

وفعلا تم اعتماد هذا المبدأ للقضاء على الثورة وترهيب الجزائريين بعد انتفاضة 20 أوت 1955م، والشيء الذي يؤكد قولنا هذا هو الصفحة الأولى لجريدة لومانيتي (l'Humanité) الصادرة في 24 أوت 1955، حيث ورد فيها عنـــــــــــــــــوان (En Algérie, les hameaux rasés par l'artillerie) (étaient encore habités) أي : في الجزائر، القرى المدمرة بالمدفعية، مازال السكان يقطنونها، أسفل هذا العنوان تبرز صورة لمجزرة شنعاء ارتكبتها الاستعماريون في ملعب سكيكدة حيث أعدم حوالي 1500 جزائري²⁹.

إنّ هذه السياسة لم تشمل فقط الريف الجزائري أو جماعات الفلاحين من الجزائريين بل امتد لهيبها إلى المدن، وإلى أشخاص معروف عنهم أنهم كانوا يميلون إلى الحل

السلمي للقضية الجزائرية، منهم فرحات عباس، الذي أورد في كتابه: تشريح حرب (Autopsie d'une guerre) أنه، في نوفمبر 1955 اتصل به صديق له وهو ملتزم بالكاثوليكية، يدعى لوسيان انجيلي (Lucien Angéli) فأعلمه بأن " قد وصلت مسامعه خبر، أنّ الشرطة المكلفة بحماية الحاكم العام قد دخلت في علاقات مع شرطي تونس والمغرب الأقصى، تلك الشرطة حددت قائمة من ثلاث مائة شخص (240 فرنسي و60 جزائري منهم فرحات عباس) لتوقيفهم في الوقت المناسب من طرف كوموندو يتشكل أساسا من رجال 08 نوفمبر 1942³⁰، وتم وضعهم تحت إمرة أندري شيارى³¹ (Achiary) ذلك الشخص الذي تبنى فكرة " القضاء على العربي بجميع الوسائل الممكنة، أمر مقبول ، المهم أن تحقق تلك الوسائل أهدافها"³².

إنّ مثل هذه الأفكار ليست غريبة عن الجزائريين عامة وأعضاء جيش التحرير الوطني وجبهة التحرير الوطني بصفة خاصة، فهي تذكرنا بعملية حرب الإبادة التي شنها الجنرال بيجو في الأربعينيات من القرن التاسع عشر، وتذكرنا بمجزرة مغارة الفراشيش وغيرها، وبمعاناة الجزائريين بعد مصادرة أملاكهم خلال ثورة المقراني 1871، لقتلهم جوعا، أو بمجازر 08 ماي 1945م ...

وعليه، الاستعماريون الفرنسيون في الخمسينات من القرن الماضي لم ينسوا الممارسات الفظيعة التي ارتكبتها أجدادهم، بل واصلوا فيها وفق تربية المدرسة الكولونيالية، بعد السفاح بيجو (Bugeaud) جاء المجرم أندري أشيارى³³ (Achiary) وزميله الجنرال لوريلو (Lerillot) في انتفاضة 20 أوت 1955م، وفي ذلك انتقال من الغزو المميت في القرن 19 الى الاستعمار المركنتيلي (Le colonialisme mercantile) أثناء الثورة التحريرية³⁴ ويبقى كلاهما يجمعهما الفكر العنصري الحاقد، لأن فرنسا حكمت على الجزائريين بمنطق البقاء للأقوى.

4- تعزيز قوات الجيش وتوسيع العمل العسكري:

عند اندلاع الثورة التحريرية في 01 نوفمبر 1954، كان تعداد الجيش الفرنسي حوالي 65337 جندي، بما فيهم عناصر الدرك، ثم رفعت حكومة منديس فرانس (Mandés France) عددهم إلى 76555 جندي في 1 ديسمبر، ثم إلى 81145 جندي في أول جانفي 1955³⁵، هذا العدد سيزداد في الارتفاع بعد هجومات 20 أوت 1955، لأنّ القيادة العسكرية الفرنسية في الجزائر والحاكم العام جاك سوستال طلبا سلطات باريس بالإمدادات العسكرية المادية والبشرية لمواجهة العمل الثوري المتنامي يوما بعد يوم في كل ربوع البلاد، كما أنّ رواية تفسير الحركة التحريرية في الجزائر على أنّها أعمال لعصابة الخارجين عن القانون لم تعد لها حجة تؤكدها، لا للرأي العام الداخلي ولا للرأي العام الخارجي، لذلك لجأت الحكومة الفرنسية إلى إعادة استدعاء الجنود الاحتياطيين لدفعة سنة 1954، الذين بلغ عددهم 104000 جندي وإرسالهم إلى الجزائر، لكن الفعل لم يكن سهلا والأمر بالتجنيد لم يلق قبولا شاملا إذ انتشرت قناعات التظاهر ضد قرار التجنيد في مرات عديدة، منها ما حصل يوم 05 سبتمبر 1955 في محطة مونبارناس (Montparnasse)، وفي 11 من نفس الشهر في محطة ليون (Lyon) وفي 29 منه احتل أكثر من أربعمئة (400) شاب كنيسة القديس سيفران (Saint-Séverin)، وكل هذه الأحداث وقعت بباريس أثناء عملية التعبئة لنقل الجنود إلى الجزائر، أما أولئك المتحصنون في الكنيسة -المشار إليها أعلاه- فقد قاموا بتوزيع منشور إعلامي مضمونه "أنهم قلقون ويخجلهم أن يجبروا بالقوة خدمة قضية ليست في صالح عموم الشعب الفرنسي"³⁶.

إنّ رفض الشباب الفرنسي الاستجابة للأمر بالتجنيد، سببه انتفاضة 20 أوت 1955، لأنّ الصور الفظيعة، والإجرام العشوائي الذي يمارسه الجيش الفرنسي في الجزائر، قد فضحته بعض الصحف منها جريدة لومانيتي الشيوعية، التي جعلت الرأي العام الفرنسي يكتشف حقيقة الثورة في الجزائر وتجرّ سلطاته الاستعمارية، بالمقابل عرف

جيش التحرير الوطني ارتفاع عدد المتطوعين من أبناء الشعب الجزائري لخدمة القضية الوطنية، وإذا كانت المنطقة الثانية ليس لها سوى حوالي 100 عنصر في جيش التحرير الوطني، فإنّ أحداث الشمال القسنطيني جعلت جيش التحرير الوطني في تلك المنطقة، يرتفع عدده إلى 2000 مجاهد و5000 مسبّل³⁷.

هذه التطورات العسكرية لصالح جيش التحرير الوطني، جعلت سلطات الاستعمار ترفع في إمداداتها ماديا وبشريا، إذ وصل عدد جنود جيش الاستعمار في مطلع سنة 1956 إلى 210.000 جندي ثم إلى 373.000 جندي خلال جوان 1956م³⁸.

5- تسليح المعمرين الأوروبيين:

في يوم 24 أوت 1955، لجأت سلطات الاحتلال الفرنسية إلى إجراء جديد، يتمثل في تسليح المدنيين من المعمرين الأوروبيين الذين يقطنون الأرياف والبادي البعيدة عن مراكز الاستعمار، ذلك للدفاع عن أنفسهم في حالة هجوم المجاهدين عليهم، حسب ما أورده جريدة لوموند (Le Monde) ضمن مقال عنوانه " حرب دينية وعنصرية فضيعة"، ومما جاء فيه : " ما كاد يذاع خطاب سوستال، الذي وعد بتوزيع السلاح على الأوروبيين البعيدين عن المراكز، حتى نشأت بصفة مرتجلة جماعات المليشيات في كل جهة، ولا توجد اليوم قرية لا تشارك فيها هذه الفرق في مطاردة الثائرين في طفرة من الحمية تبلغ درجة الهيام، ولا يسعني إلا أن اذكر مثلا، ما رأيته من مصرع أحد زعماء "الفلاقة" في مطار سكيكدة وقد ترك يعاني سكرات الموت ثلاث ساعات كاملة، ونتيجة لهذه الموجة الهستيرية ترك الرجال المشاتي واعتصموا بالجبال"³⁹.

إضافة إلى ما ذكرناه من ردود فعل عسكرية لسلطات الاستعمار الفرنسي بعد هجومات 20 أوت 1955، هناك تدابير أخرى في هذا المجال هي:

-ملء معسكرات ومعتقلات الشمال القسنطيني بأبناء الجزائر الذين شاركوا في الإحداث، كما حصلت توقيفات واعتقالات في حق أولئك الذين شككت الإدارة الاستعمارية بضلوعهم في الأحداث.

-بداية تفكير قادة الجيش الفرنسي في رفع الخدمة العسكرية للجنود الاحتياطيين ابتداء من سبتمبر 1955.

-تعميم مكاتب الشؤون الأهلية (لصا S.A.S) على أنحاء الجزائر كلها حيث يقوم هذا الجهاز الذي يتأسسه ضباط تكونوا في مدرسة الماريشال ليوتي بالمغرب الأقصى، وتخصصوا في كيفية الاتصال بالسكان الأهالي في شمال إفريقيا.

-تعميم حالة الطوارئ التي بدأت منذ مارس 1955 في بعض المناطق من الجزائر، علما أن فرنسا لم تلجأ إلى هذا الإجراء إلا في حالات قليلة منذ دسترتها سنة 1849 (اللجوء إليها كان في سنوات 1852، 1870، 1914، 1939)، والهدف من وراء ذلك هو إيجاد الإطار القانوني لممارسة العنف والقمع ضد الجزائريين⁴⁰.

- إنشاء المناطق المحرمة لأول مرة.

الخاتمة:

لقد أظهرت انتفاضة 20 أوت 1955 بأنّ ما يحدث في الجزائر عبارة عن ثورة حقيقية وليست أعمال متفرقة تقوم بها عصابة من الخارجين عن القانون، تلك الهجومات التي مثلت الذروة في التحدي و التخطيط و الإقدام على التضحية، لأن جماهير الشعب الجزائري في الشمال القسنطيني قد وجدت الفرصة للتعبير عن تمنياتها في الثورة، فاختلطت تلك الجماهير الشعبية بأبنائها جنود جيش التحرير الوطني في عمل ثوري لمحو آثار الاستعماري الذي عان منه الجزائريين سنوات طويلة، و أمام ثورية المهجوم الذي أكد شعبية الثورة، أطلقت سلطات الاستعمار العنان لآلات الموت لمواجهة التحول الجذري الذي عرفته الثورة الجزائرية بعد تلك الهجومات، ما جعل الجيش الفرنسي يلجأ من جديد

وكعادته إلى القمع الوحشي ضد المدنيين بمبدأ "المسؤولية الجماعية"، إذ قادت قوات الجيش الفرنسي وميليشيات المستوطنين حربا شرسة ضد المدنيين العزل من الجزائريين، ولم تفرق بين الأطفال والشيوخ، الرجال والنساء، كل هؤلاء أصبحوا مشتبه فيهم، فامتد إليهم جميعا التقتيل والتعذيب والتنكيل والتشريد، وقع ذلك الأمر لأنّ الجزائريين قالوا يوم 20 أوت 1955 في الشمال القسنطيني، إنّ الثورة المعلنة في أول نوفمبر 1954 لن تموت.

Mohamed Harbi et Gilbert Meynier, Le FLN documents et histoire 1954-1962, Casbah¹ Editions, Alger, 2003, p. 41

² أحسن بومالي، إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى 1954 – 1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص. 258

³<https://www.humanite.fr/monde/-/guerre-dalgerie-gisele-halimi-et-michel-zaoui-demandent-a-la-garde-de-sceaux-de-saisir-la-commission-de-revision> Consulté le 13 février 2025

⁴ Notes de service conservés au service historique de l'armée de terre (SHAT), Paris, 1H 1240/1

Jacques Soustelle, Aimée et souffrante Algérie, plon, 1956, p. 125⁵
Charles Robert Ageron, Genèse de l'Algérie algérienne, Ed. EDIF, Paris, 2000, p. 547⁶
⁷ المنطقة الثانية: يقصد بها الشمال القسنطيني، وكلمة "المنطقة" تتحول إلى كلمة "ولاية" بعد قرارات مؤتمر الصومام 20 أوت 1956.

Harbi et Meynier, op. cit., p. 41⁸
op. cit., p.547 Charles Robert Ageron,⁹
¹⁰ عن جريدة L'humanité، الصادرة يوم 24 أوت 1955 في عدد خاص عن هجمات الشمال القسنطيني، وهذا العدد تم مصادرتة من طرف السلطات الفرنسية بعد صدورها مباشرة، أنظر:

<https://www.humanite.fr/histoire/histoire/en-algerie-les-hameaux-rases-par-lartillerie-etaient-encore-habites-cable-robert-lambotte> Consulté le 13 février 2025

¹¹ Charles Robert Ageron, op. cit., p.546

Ibid, p. 542¹²
¹³ أحسن بومالي، المرجع السابق، ص. 258

¹⁴ نفسه.

¹⁵ نفسه، ص. 259

Charles Robert Ageron, La guerre d'Algérie et les algériens, Arnaud colin, 1997, p. 52¹⁶

¹⁷ Ferhat Abbas, Autopsie d'une guerre- L'aurore, ed. Alger-Livres, p.

¹⁸ Journal l'Humanité de 4 janvier 2001, voir : <https://www.humanite.fr/monde/-/guerre-dalgerie-temoignage-edmond-valery-capitaine-designe-au-tribunal-permanent-des-forces-armees-de-constantine-raconte-la-drole-de-justice-alors-en-vigueur-11-octobre-1955-une-se> Consulté le 13 février 2025

Journal L'Humanité, édition de 04 Janvier 2001¹⁹

²⁰ إن إيدموند فاليري (Edmonde Valéry) لم ينصف في الأضرار التي لحقت به حتى بعد صدور القانون الفرنسي

رقم 821021 بتاريخ 1984/12/03، الذي يلزم وزارة الدفاع الفرنسية بإنصاف عناصر الجيش الفرنسي المظلومين من طرف الهيئة التي استخدمتهم إبان الحروب الاستعمارية.

Harbi et Meynier, op. cit., p. 45²¹

²² مبدأ العقاب الجماعي للمخالفة الفردية بدأ مع السفاح بيجو بتعليمية 12 فيفري 1844 واستمرت إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية. ينظر:

Claude Collot, Les institutions de l'Algérie durant la période coloniale 1830- 1962, Ed. CNRS, Paris, 1987, p.192

²³ Olivier Le Cour Grandmaison, De l'indigénat. Anatomie d'un « monstre » juridique : le droit colonial en Algérie et dans l'Empire français, Ed., La Découverte, Paris, 2010, 204 p.

²⁴ Charles Robert Ageron, op. cit., p.536

Ibid., 542²⁵

Ibid., 543²⁶

Olivier le Cour Grandmaison, Coloniser exterminer – sur la guerre et l'état colonial, ²⁷ Editions Casbah, Alger, 2005, p.214

²⁸ يعرف الجنرال شاريري (Le général Charrière) المسؤولية الجماعية، أي إذا حصلت هناك أعمال معادية لفرنسا بالقرب من منطقة ما، فانه يستلزم على السلطات العسكرية التنقل إلى تلك القرية وإحضار جميع من فيها لإصلاح ما تم تخريبه. وإذا وقعت عملية القتل سيكون الانتقام من سكان القرية بنفس الجراء.

L'Humanité de 24 aout 1955, op.cit.²⁹

³⁰ فرقة من الفرنسيين، عسكريين عادة، خلال الحرب العالمية الثانية عملوا وساهموا في تحضير نزول الحلفاء في الجزائر، لذلك ارتبط الاسم الذي منح لهم بهذا التاريخ، وهو تاريخ نزول القوات الأمريكية في شمال إفريقيا.

³¹ كان رئيس دائرة قلمة، ويعد من المسؤولين الذين حرضوا على قتل الجزائريين في هذه المدينة، أثناء مجازر 08 ماي 1945.

Ferhat Abbas, op. cit., p. 163³²

³³ أندري أشياري، رئيس دائرة قلمة الذي أسس وقاد ميليشيات المستوطنين وأعلن حرب انتقامية ضد الجزائريين في مجازر ماي 1945

Ibid.³⁴

³⁵ Jean-Charles Jauffret, « L'armée et l'Algérie en 1954 », Revue Historique des Armées, n°187, 1992. Algérie 1954 – 1962, pp. 15-25

³⁶ Harbi et Meynier, op. cit., p.44

³⁷ أحسن بومالي، المرجع السابق، ص. 258

³⁸ يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، المؤسسة الوطنية للنشر والاشهار، الجزائر، ص.372

³⁹ أحسن بومالي، المرجع السابق، ص. 258 و259

⁴⁰ Harbi et Meynier, op. cit., p. 43

المصادر والمراجع:

- 1- أحسن بومالي، إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى 1954 – 1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994
- 2- يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، المؤسسة الوطنية للنشر والاشهار، الجزائر، دس،
- 3- Service historique de l'armée de terre (SHAT), Paris, 1H 1240/1
- 4- Charles Robert Ageron, La guerre d'Algérie et les algériens, Arnaud colin, 1997
- 5- Charles Robert Ageron, Genèse de l'Algérie algérienne, Ed. EDIF, Paris, 2000
- 6- Claude Collot, Les institutions de l'Algérie durant la période coloniale 1830-1962, Ed. CNRS, Paris, 1987
- 7- Ferhat Abbas, Autopsie d'une guerre- L'aurore, Ed. Alger-Livres, 2011
- 8- Jacques Soustelle, Aimée et souffrante Algérie, Plon, 1956
- 9- Mohamed Harbi et Gilbert Meynier, Le FLN documents et histoire 1954-1962, Casbah Editions, Alger, 2003
- 10- Olivier le Cour Grandmaison, Coloniser exterminer – sur la guerre et l'état colonial, Editions Casbah, Alger, 2005
- 11- Olivier Le Cour Grandmaison, De l'indigénat. Anatomie d'un « monstre » juridique : le droit colonial en Algérie et dans l'Empire français, Ed., La Découverte, Paris, 2010
- 12- ⁴⁰ Jean-Charles Jauffret, « L'armée et l'Algérie en 1954 », Revue Historique des Armées, n°187, 1992. Algérie 1954 – 1962, pp. 15-25
- 13- <https://www.humanite.fr/monde/-/guerre-dalgerie-gisele-halimi-et-michel-zaoui-demandent-a-la-garde-de-sceaux-de-saisir-la-commission-de-revision>
- 14- <https://www.humanite.fr/histoire/histoire/en-algerie-les-hameaux-rases-par-lartillerie-etaient-encore-habites-cable-robert-lambotte>
- 15- <https://www.humanite.fr/monde/-/guerre-dalgerie-temoignage-edmond-valery-capitaine-designe-au-tribunal-permanent-des-forces-armees-de-constantine-raconte-la-drole-de-justice-alors-en-vigueur-11-octobre-1955-une-se>